الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحفيظ بو الصوف ميلة

كلية الحقوق – قسم الحقوق

الإجابة النموذجية لإمتحان السداسي الثاني للدورة العادية في مقياس القانون الإداري 2

1-خطأ، ليست كل الأموال والقرارات التي تصدر عن مرافق المنظمات المهنية الجهوية والوطنية (كمنظمة المحامين) تخضع نزاعاتها إلى إختصاص القضاء الإداري حسب المادة 801 و900 مكرر من القانون 22-13 ، وعليه فإن أموال هذا النوع من المرافق هي ليست أموال عامة وتخضع منازعاتها للقضاء العادي لأنها تحصل من إشتراكات المحامين ومن تحصيل (الدمغات) لرسائل التأسيس ومن مسابقات الحصول على الكفاءة المهنية التي تنظم من قبل هذا المرفق... **(نقطتين 02)** ، في حين تبقى فقط القرارات التي تصدر عن مرافق المنظمات المهنية كفصل محامي والإعلان عن نتائج انتخاب ممثلين ومندوبي المحامين هي فقط من تخضع لاختصاص القضاء الإداري**(نقطتين 02)**.

2- خطأ، تصدر مرافق المنظمات المهنية الجهوية والوطنية عن طريق أشخاصها قرارات شبيه بالقرارات الإدارية على الرغم من أن عمل أشخاص منظمات المحامين ومنظمات الحرفيين هو عمل حر فهي تتمتع بإمتيازات السلطة العامة الممنوحة للشخص المعنوي لهذا قام المشرع الجزائري بضمها لفئة المنازعات الإدارية في القانون 22-13؟ **(4 نقاط)**.

3-خطأ، أخذ المشرع الجزائري بفكرة **عقد البوت (B.O.T)** في المرسوم التنفيذي 18-199 المتعلق بتفويض المرفق العام المحلي وبالضبط في عقد إمتيار المرفق العام في صورته المتعلق بإنجاز منشآت **(4 نقاط)**.

4- خطأ، **مر افق البنى التحية** هي تلك المرافق الإستراتجية الكبرى مثل المطارات، الموانئ، المحطات النووية، طرق سريعة موانئ، ... التي يفضل إدارتها وتسييرها بأسلوب عقود البوت؟ **(4 نقاط)**.

5-خطأ، يوجد فرق بين عقد إمتياز المرفق العام وعقد إيجار المرفق العام من حيث مايلي:

من حيث الصور: صور الامتياز هي إنشاء المنشآت أو إقتناء الممتلكات الضرورية لاقامة المرفق العام واستغلاله أو تعهد له بإستغلال المرفق العام فقط، أما الثاني (الإيجار) فصوره هي تسيير وصيانة المرفق العام

من حيث المدة : الإمتياز مدته 30 سنة والإيجار 15 سنة.

المقابل: لا يدفع المفوض له إتاوات سنوية للسلطة المفوضة في العقد الامتياز بل يحصل على الإتاوات من المنتفعين، في حين يدفع المفوض له في عقد الإيجار إتاواة سنوية.